٦

شرح «واجب الاعتقاد»

الماتن: العلامة الحلي (٦٤٨ـ ٧٢٦هـ).

الشارح: أحد أعلام القرن التاسع الهجري.

تحقيق: محمد عبد الكريم بيت الشيخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

* تحتل مؤلّفات العلّامة الحلّي (٦٤٨ـ ٧٢٦هـ) مساحة واسعة من إصدارات مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام المحقّقة، فبعد «نهاية المرام في علم الكلام» و «تحرير الأحكام» و «نهاية الوصول إلى علم الأُصول» توجّهت الجهود الحثيثة لإصدار أثرٍ آخر من مصنّفات العلّامة رحمه الله، وهو كتاب «تسليك النفس إلى حظيرة القدس».

وخلال عملنا مع الإخوة في «قسم التصحيح والمراجعة» في المؤسسة ـ لإتمام عمل محقّقة الكتاب المذكور[١] ـ عثرنا على نسخة من «شرح واجب الاعتقاد»

١. السيدة فاطمة رمضاني والتي نالت بتحقيقه شهادة الماجستير بدرجة (امتياز) في علم الإلهيات من كلية الإلهيات في جامعة طهران عام ١٤٢٦هـ.

مجهولة المؤلّف، مؤرخة في عام ٨٤١هـ مكتوبة في حاشية النسخة الخطية الّتي اعتمدتها المحقّقة كأصل، وهي واحدة من مخطوطات مكتبة المتحف البريطاني برقم OR١٠٩٧١ وتوجد صورتها في مركز إحياء التراث الإسلامي في قم المقدسة برقم ١٨٠٤، وقد رمزنا لها هنا بالحرف «ن».[١]

لذلك عقدنا العزم على تحقيق هذا الشرح وضبط عباراته وتهيئته وطبعه بشكل لائق يستفيد منه طلاب المعارف الإسلامية الأصيلة، واستعنّا على ذلك بنسخة أُخرى موجودة في مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي قدس سره في قم المقدسة برقم ٤/ ١٠٦٦٨، يعود تاريخ نسخها إلى القرن العاشر الهجري، وقد رمزنا لها بالحرف «م».[٢]

كما اعتمدنا في تصحيح عبارات المتن على ما ورد في «الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد» للمقداد السيوري.[٣]

وقد واجهتنا مشاكل ومعوقات أعاننا الله على تذليلها بإشراف سماحة آية الله العلّامة جعفر السبحاني(حفظه الله) ومساعدة إخواننا من محقّقي المؤسسة العامرة، حفظهم الله ورعاهم لما فيه الخير والصلاح.

* و «**واجب الاعتقاد**» هو أحد الآثار الكلامية والفقهية للعلّامة الحلّي رحمه الله، قد بيّن فيه ما يجب معرفته على العباد من العقائد الدينية والمسائل الفرعية ما عدا المعاد، وانتهى رحمه الله في الفروع إلى آخر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

١. فهرست نسخه‌های عکسی مرکز احیاء میراث اسلامی: ٥/ ٢٧١ـ ٢٧٢.

٢. فهرست نسخه‌های خطی کتابخانه عمومی حضرت آیت الله مرعشی نجفی: ٢٧/ ١٢١.

٣. طبع هذا الشرح ضمن كتاب «كلمات المحققين» من منشورات مكتبة المفيد، قم المقدسة، ١٤٠٢هـ.

وقـد أشرنـا في «معجـم التراث الكـلامي»[1] إلى هـذا الكتـاب وشرّاحـه وشروحه والنسخ الخطيـة لها، وذكرنـا هناك أنّـه لم يطبع من هذه الشروح إلاّ شرح المقداد السيوري، وأمّا الشروح الأُخرى فلم ترَ النور بعد.

والشرح الّذي سنورده هنـا ـ مقروناً بـا لمتن ـ هو لأحد علماء القـرن التاسع الهجري، وقد أشـار صاحب كشف الحجب[2] والذريعة[3] إليه، ولم يتمكنّـا من تحديد اسم الشارح، وخلال تحقيقنا هذه المخطـوطة عثرنا على قرائن تساعد على نسبة هذا الشرح إلى ابن فهد الحلّي (٧٥٧ـ ٨٤١هـ)وهذه القرائن هي:

١. انّ تاريخ كتابة النسخة «ن» وهو في محرم الحرام من عام ٨٤١هـ وهي سنة وفاة ابن فهد رحمه الله إلاّ أنّ المصادر التاريخية لم تذكر الشهر الذي توفّي فيه.

٢. تصدّي ابن فهد رحمه الله لشرح أغلب كتب العلاّمة الحلّي رحمه الله.

٣. انّ النسخة الخطية «ن» كتبـت ـ كما قلنا ـ على حاشيـة نسخة «تسليك النفس»، وهذه النسخـة تحتوي على اختام وعبارات تمليـك وكذلك توجد كتـابة حـول الكتـاب وهي بخط إبـراهيم بـن عبـد الله بن فتح الله بن عبـد الملك بن إسحاق الواعظ، بتاريخ ٨٩٩هـ.

وإبـراهيم بن عبـد الله الواعظ(المتوفّى: ٩٥٠هـ)[4] هـو ابـن المولى العـالم الواعظ الّذي ذكره ابن أبي الجمهور الأحسائي حيث قال:

وحدثني المولى العالم الواعظ، وجيه الدين عبدالله بن المولى علاء الدين فتح

١. معجم التراث الكـلامي: ١/ ٤٠٠ بـرقم ١٦٧٠؛ ٢/ ١٧١ بـرقم ٣٢٧١؛ ٤/ ٩٧ بـرقم ٧٩٨٤ـ ٧٩٨٧؛ ٥/ ٤٢٧ برقم ١٢٣٣٢؛ و ٥/ ٤٢٩ برقم ١٢٦٣٤.

٢. كشف الحجب:٥٩٨.

٣. الذريعة:١٤/ ١٦٣و ٢٥/ ٤.

٤. انظر ترجمته في «تراجم الرجال» للسيد أحمد الحسيني:١/ ١٧.

الله بن عبد الله بن فتحان الواعظ القمي الأصل القاشاني المسكن عن جدّه عبد الملك عن الشيخ الكامل العلاّمة خاتمة المجتهدين أبو العباس أحمد بن فهد قال: حدثني....[١]

أقول: إنّ من سبر كتاب الذريعة وأمثاله يجد انّ أهل هذا البيت يمتلكون مكتبة غنية بالكثير من الكتب الشيعية القيّمة، وبما أنّ جدهم رضي الدين عبد الملك بن إسحاق القمّي[٢] هو من تلاميذ ابن فهد الحلي فقد قوى احتمالنا بعد أن عثرنا على هذه الملاحظات الموجودة في آخر نسخة «التسليك».

ولنا وقفة أُخرى هي: أنّ صاحب الذريعة قد أورد احتمال أن يكون الشارح هو السيد المهنا بن سنان، وهذا لا يصح إذ انّ ابن سنان توفي في عام ٧٥٤هـ.

٤. ما ذكره الشارح في تعريف الإمامة: «رئاسة عامة... الخ» ثمّ ما انفردت به النسخة «ن» من ذكر هذه العبارة: قوله: رئاسة عامة... يشير إلى أنّه قد أخذ هذا التعريف من أُستاذه (المقداد السيوري) الّذي أورده في «النافع يوم الحشر»، كما سنذكره آنفاً.

ونحن ندعو الله سبحانه أن تتاح لنا فرصة أُخرى للاستمرار في البحث والتحقيق والخروج بنتيجة قطعيّة نعرضها على القرّاء الكرام.

كما ندعوه سبحانه أن ينفع بعملنا هذا الإخوة المؤمنين وأن يجعله لنا ذخراً إلى يوم القيامة.

والحمد لله ربّ العالمين

محمد عبد الكريم بيت الشيخ

---

١. عوالي اللآلي: ١/ ٢٤.

٢. الذريعة: ٢٠/ ١٤٣ برقم ٢٣٠٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه، وصلّى الله على سيد رسله وأشرف أنبيائه محمّد المصطفى وعلى المعصومين من أُمنائه[1]. *

* أقول: (الحمد): هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل، فقولنا: بالجميل ليخرج الوصف بالقبيح، فإنّه ليس حمداً بل ذمّاً، وقولنا: على جهة التعظيم والتبجيل ليخرج الاستهزاء.

فالله تعالى هو الذات الموصوفة بجميع الكمالات الّتي هي مبدأ لجميع الموجودات، واللام فيه للملك والاستحقاق، أي[2] الله تعالى مالك الحمد ومستحق له. وأتى بالجملة الاسمية دون الفعلية ـ دون ـ (حمدت) و (أحمدُ)، لدلالتها على الثبوت و الدَّوام ودلالة الفعلية على التجدّد والانصرام.

والنعمة: هي المنفعة الواصلة إلى الغير على جهة الإحسان إليه.

والصلاة[3]؛ لها معنيان: لغوي، واصطلاحي.

فمعناها في اللّغة: الرحمة إن كانت من الله تعالى، والاستغفار إن كانت من الملائكة، والدعاء إن كانت من الناس.

وفي الاصطلاح: عبارة عن أذكار معهودة مذكورة في كتب الشرع.

وقوله: (سيد رسله وأشرف أنبيائه) إنّما كان سيد رسله لقوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم، ولا فخر»[4]، والرسل من بني آدم، وإنّما كان أشرفهم لكثرة كمالاته

---

١. أبنائه خ ل.

٢. في نسخة «م»: يعني أن.

٣. في نسخة «م»: وصلّى الله: الصلاة.

٤. بحار الأنوار: ٨/ ٤٨ عن تفسير العياشي.

وبعد: فقد بيّنت في هذه المقـالة واجب الاعتقاد على جميع العباد، ولخصت فيها ما تجب معرفته من المسائل الأُصولية [١]، وألحقت به بيان الواجب من أُصول العبادات، والله الموفق للخيرات.*

العلمية والعقلية[٢] والخُلقية، ولأنّه تعالى بعد ذكر النبيين عليهم السلام أمره أن يقتدي بهم في قوله تعالى: ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ﴾[٣].[و] أمره تعالى أن يأتي بجميع ما أتـوا به من العلوم النظـرية والعمليـة ، فوجب أن يكون عـالماً بكلّ ما علموه[٤]، ومتّصفاً بجميع ما اتّصفوا به من الأخلاق الحميدة الفاضلة، فوجب أن يكون أفضل من الجميع[٥]، فكان أشرف أنبيائه.

(محمد المصطفى): عطف بيان لقوله سيد رسله وأشرف أنبيائه، وإنّما سمّي محمّـداً لكثـرة خصـالـه المحمـودة في السماء، [و] أحمد: لكثـرة حمده وشكـره، والمصطفى: المختار.

والمعصومـون: هم الموصوفون بـالعصمة، وهي عبـارة عن لطف يفعله الله بالنبيّ أو الإمام بحيث يمتنع منه وقوع معصية مع قدرته عليها؛ وإلاّ لم يكن مثاباً على ترك القبائح.

وقوله:(من أنبـائه) وهـم المنبئون أي المخبرون عنه، وفي بعض النسخ:«من امنائه»[٦]، وفي بعضها: «وأبنائه»[٧]؛ فعلى الأوّلين يدخل علي عليه السلام فيهم، لأنّه سيّد الأُمناء والأنباء، وعلى الثالث يختصّ بماعدا علياً عليه السلام من الأئمة عليهم السلام.

* (بعد) : كلمة تسمّى فصل الخطاب، تأتي إذا أُريد الانتقال من كلام إلى

---

١. على الأعيان خ ل.
٢. في نسخة«م»: العملية.
٣. الأنعام:٩٠.
٤. في نسخة«م»: علموا به.
٥. في نسخة«م»: فوجب أن يكون أفضل من كلّ واحدٍ منهم، فكان أفضل من الجميع.
٦. في «ن» : أبنائه.
٧. في «ن»: أُمنائه.

يجب على المكلّف أن يعرف أنّ الله تعالى موجـود، لأنّه أوجد العالم بعد إذ لم يكن، إذ لو كان العالم قديماً لكان إمّا متحرّكاً أو ساكناً، والقسمان باطلان.

أمّا الحركـة، فلأنّ ماهيتها تستـدعي المسبوقية بـالغير، والقديم لا يصحّ أن يكون مسبوقاً بالغير فلا[1] يعقل قدم الحركـة، وكذلك السّكون، لأنّـه عبارة عن الكون الثاني في المكان الأوّل، فيكون مسبوقاً بالكون الأوّل بالضرورة. فالأزليّ[2] لا يكون مسبوقاً بغير[3] فثبت حدوث العـالم، فيجب أن يكون لـه محدث بالضرورة، وهو المطلوب، ولا يجوز أن يكون ذلك المحدِث محدَثاً وإلاّ لافتقر إلى محدِثٍ آخر؛ فامّا أن يتسلسل، أو يدور، أو يثبت المطلوب وهو إثبات مؤثر غير مُحدَث، والدور والتسلسل باطلان، فثبت المطلوب.*

آخر، ومعناها هنا الشروع في شيء آخر بعـد حمد الله سبحانه وتعالى، والصلاة على نبيّه. وأوّل من نطق بها داودعليه السلام.

قيل: وهو الّذي عناه تعالى بقوله: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾.[4]

وقيل: قيس بن ساعدة الأيادي.

وقيل: عليعليه السلام.

قـولـه: (بيّنت): أي ذكـرت، (وواجب الاعتقـاد): أي مـا يجب أن يعتقـد. والاعتقاد ما يجزم به الإنسان من التصديقات.

وقوله: (على جميع العباد): هم المكلّفون....

والتلخيص: هو حذف الزوائد، والإتيان بالفوائد، و تقريب المتباعد.

* [أقول:] اعلم أنّ هذا الكلام مشتمل على بحثين:

---

١. ولا. خ ل
٢. والأزلي. خ ل
٣. بالغير. خ ل
٤. ص: ٢٠.

....

الأوّل: وجوب معرفة الله تعالى.

الثاني: الطريق إلى معرفته.

أمّا الأوّل: على المكلّف نِعمٌ جمّةٌ من الوجود والحياة والقدرة وغير ذلك، ويعرف ضرورة أنّها ليست منه فتكون من غيره، فذلك الغير إمّا أن يكون واجباً، أو ممكناً.

فإن كان الأوّل كان الفاعل لها هو الله تعالى، وذلك ظاهر.

وإن كان الثّاني يكون هو تعالى أيضاً، لأنّه سبب لفاعلها، وفاعل السبب فاعل المسبّب، فيكون الله تعالى فاعلاً لها حينئذٍ على كلا التقديرين فيكون منعماً، وشكر المنعم واجب، فيجب شكره، ولا طريق إلى ذلك إلاّ بمعرفته، فيكون الشكر مناسباً لحاله ولائقاً بكماله وحسب معرفته.

فإن قلت: هذا يلزم منه إثبات مذهب الجبرية، وهو أن يكون الفاعل لأفعال العباد كلّها من الخير والشر هو الله تعالى، وهو خلاف مذهبكم.

قلنا: لا خلاف في كونه علّة بعيدة، وإنّما الخلاف في أنّ المباشر لأفعال العباد كلّها هو الله تعالى أو العبد، فعند المجبرة أنّه الله تعالى، وعندنا أنّه العبد، فافترقا. وما كان من أفعال الخير ينسب إليه تعالى، لأنّه بأمره؛ وما كان من أفعال الشر فهو من العبد، ونسب إليه تعالى، لأنّه تعالى نهاه عنه، قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾.[1]

وأمّا الثاني: وهو الطريق إلى معرفة الله تعالى وهو حدوث العالم، وتقريره موقوف على بيان مقدّمات:

---

١. النساء:٧٩.

....

الأُولى: أنّ العـالم لا ينفك عن الحركـة والسكـون، لأنّ المراد بـالعـالم هنـا الأجسام، والجسم لابـدّ له من مكان، فـلا يخلو حينئذٍ إمّا أن يكـون لابثاً في ذلك المكان، أو منتقلاً عنه؛ فإن كان لابثاً فهو الساكن، وإن كان منتقلاً فهو المتحرك. فالعالم حينئذٍ لا يخلو عن الحركة والسكون، وهو بيان المقدّمة الأُولى.

وأمّا بيـان المقدّمة الثـانية، أعني: حـدوث الحركة والسكـون، فنقـول: هما حادثـان. أمّا الحركـة، فلأنّها عبارة عن الحصـول الأوّل في المكان الثـاني، والمكان الثاني مسبوق بالمكان الأوّل، وهو غيره، فيكـون مسبوقاً بغيره، وكلّ مسبوق بالغير حادث، فالسكون حادث، فالسكون مسبوق بالزمان والحركة بالمكان.

وأمّا بيان المقدّمة الثالثة وهو قـولنا: انّ كلّ مـا لا يخلو عـن الحوادث فهو حادث، فـالدليل على ثبوتها أنّـه لولا ذلك لـزم: إمّا قدم الحادث، أو انفكـاك ما فرض عدم انفكاكه، واللازمان محالان.

وبيان ذلك: أنّ كلّ مـا ينفكّ عن الحوادث لو لم يكن حـادثاً لكـان قديماً، وحينئذٍ لا يخلو إمّا أن تكون الحوادث مصاحبـة له، موجودة معه في القدم، أو لا. فإن كـان الأوّل لزم قـدم الحادث، وإن كـان الثاني لـزم انفكاك مـا فـرضنا عـدم انفكـاكه، فتصـدق المقـدمة الّتي ذكـرنـاها، أعني قـولنـا: إنّ كلّ مالا يخلـو عن الحوادث فهـو حادث، فـالعالم حـادث حينئذٍ، وكلّ حـادث لابدّ لـه من محدث ضرورة، فالعالم لابدّ له من محدث حينئـذٍ، فإن كان قديماً ثبت المطلوب، وإن كان محدثاً افتقر إلى محدث آخر، فمحدثه إمّـا قديم أو محدث، وهكذا فإمّا أن يعود إلى الأوّل فيلـزم الدور، أو يـذهب إلى غير نهاية فيلـزم التسلسل، أو ينتهي إلى محدث قـديم. والـدور والتسلسل بـاطـلان كما سيأتي، فتعيّن انتهـاؤه إلى محدث قـديم،

....

وذلك هو الله تعالى لا غير، فيكون الله تعالى موجوداً، وذلك هو المطلوب.

وأمّا بيان بطلان الدور و التسلسل؛ أمّا الدور، فلأنّه عبارة عن توقّف كلّ واحد من الشيئين في وجوده على الآخر إمّا بلا واسطة، كما يتوقّف «أ» على «ب» و «ب» على «أ»؛ أو بواسطة كما يتوقّف «أ» على «ب» و «ب» على «ج» و «ج» على «د» و «د» على «أ»، وهو محال ، لأنّه يلزم منه توقّف الشيء على نفسه، وهو محال أيضاً للزومه تقدّم الشيء على نفسه، إذ الموقوف عليه متقدّم على الموقوف، وتقدّم الشيء على نفسه باطل وإلاّ للزم أن يكون الشيء الواحد في زمان واحد موجوداً معدوماً، لأنّ المتقدّم من حيث كونه متقدّماً يجب أن يكون موجوداً، والمتأخّر من حيث كونه متأخّراً يجب أن يكون معدوماً، فيلزم ما قلناه، وهو أن يكون الشيء موجوداً معدوماً في زمان واحد، وذلك ضروري البطلان، فيكون الدور باطلاً.

وأمّا بطلان التسلسل، فلأنّه عبارة عن ذهاب أُمور موجودة مترتبة غير متناهية، وهذا محال أيضاً، لأنّ تلك الأُمور الذاهبة إلى غير النهاية ممكنة لكونها مركّبة، وكلّ مركّب ممكن فتكون ممكنة، فتفتقر إلى مؤثر، فالمؤثر فيها إمّا نفسها أو جزءها أو الخارج عنها.

والأوّل والثاني باطلان للزومهما تأثير الشيء في نفسه المتبين استحالته في بطلان الدور.

والثالث باطل، لأنّ الخارج عن جميع الممكنات واجب الوجود، فتنقطع السلسلة لانتهائها إلى الواجب، إذ الواجب لا علّة له، فيكون التسلسل باطلاً، وهو المطلوب.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى واجب الوجود، لأنّـه لو كان ممكن الوجود لافتقر إلى مــؤثـر؛ فإمّــا أن يــدور، أو يتسلسل، أو ينتهي إلى واجب الــوجـود، وهــو المطلوب.*

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قديمي أزليّ باق أبـديّ، لأنّه لو جاز عليه العدم لم يكن واجبَ الوجود، وقد ثبت أنّه تعالى واجب الوجود.**

---

* اعلم أنّه لمّا ثبت أنّ للعالم [محدثاً] قديماً[1] ـ وكان ذلك لا يستلزم وجوب وجـوده على مذهب بعضهـم، والغرض إثبـات وجـود واجب الوجـود ـ أراد أن يستدلّ على كونه واجباً، فقال: **ويجب أن يعتقد انّه واجب الوجود....**

وبرهانه أنّه لو لم يكن واجباً لكان ممكناً، لأنّه موجود لِما تقدّم، وكلّ موجود إمّـا أن يكون واجبـاً أو ممكناً لا جـائز أن يكـون ممكناً وإلاّ لافتقـر إلى مؤثـر، لأنّ الممكن هو الّـذي تتساوى النسبتان ـ أعني: الوجـود والعدم ـ إليـه، فإذا ترجّح أحدهما على الآخـر لابدّ له من مـرجح، وقد ترجّح الـوجود هنا، إذ التقـدير ذلك فلابدّ له من مؤثر حينئذٍ. فمؤثره إمّا واجب أو ممكن. فإذا كان واجباً، فهو القديم الّذي تقدّم ثبوتـه؛ وإن كان ممكناً افتقر إلى مؤثر لما قلنـاه؛ وهكذا أمّا أن يعود إلى الأوّل فيلزم الدور، أو يذهب إلى غير نهاية فيلـزم التسلسل، وهما باطلان لما تقدّم، فتعيّن انتهاؤه إلى مؤثر هو واجب الوجود، بمعنى أنّ ذاته اقتضت وجوده، وذلك هو الله تعالى لا غير، وهو المطلوب.

** اعلم أنّه لمّا فرغ من إثبات واجب الوجود شرع في إثبات صفاته، وهي قسمان: ثبوتية، وسلبية.

---

١. في نسخة «م»: صانع قديم.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادر، لأنّه لو كان موجباً لزم قدم العالم لاستحالة انفكاك المعلول عن علّته[١]، وقد بيّنا أنّ العالم محدث.*

فالثبوتية ما يحكم عليه بها، ككونه تعالى قادراً عالماً حيّاً موجوداً.

والسلبية ما تنفى عنه، ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض وإنّما قدّم الصفات الثبوتيّة على السلبيّة، لكونها وجودية وتلك عدميّة والوجود أشرف من العدم، فلهذا قدّمها، وهي أُمور متعدّدة كما سيأتي.

فمنها كونه تعالى قديماً، أزليّاً، باقياً، أبديّاً.

والقديم هو الموجود الّذي لا أوّل لوجوده، والأزل هو دوام الوجود في الماضي، والبقاء هو استمرار الوجود، والأبد هو دوام الوجود في المستقبل.

فإذا عرفت معاني هذه الصفات الّتي ذكرناها، فنقول: يجب أن يكون الله تعالى متصفاً بها، لأنّه لو لم يتّصف بها لاتصف بالعدم السابق أو اللاحق، فلا يكون واجب الوجود، لأنّ واجب الوجود هو الّذي تقتضي ذاته وجوده، وكلّ مقتض ذاته وجوده لم يجز عليه العدم، لأنّ ما بالذات لا يزول. فإذا اتّصف بشيء من الأعدام لا يكون واجباً لما قلناه. وقد ثبت أنّه تعالى واجب الوجود فيجب أن يكون تعالى قديماً أزلياً باقياً أبدياً، وهو المطلوب.

* اعلم أنّ من جملة صفات الله تعالى الثبوتية كونه تعالى قادراً، بل هي أظهر صفاته تعالى وأشهرها وأبينها بظهور آثارها في هذا العالم، والقادر المختار هو الّذي إن شاء فعل وإن شاء ترك.

واعلم أنّ الفاعل هو الّذي صدر عنه الفعل، وهو ينقسم إلى قسمين: قادر

---

١. العلة.خ ل

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى عالم، لأنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من كان كذلك كان عالماً بالضرورة.*

ومـوجب، لأنّ كلّ من صدر عنه الفعل فإمّا أن يصدر عنه مع جواز أن لا يصدر أو مع استحالته، والأوّل قادر والثاني موجب. إذا تقرر هذا فنقول: الله تعالى قادر، لأنّه لو لم يكن قادراً لكان موجباً لثبوت انحصار الفاعل فيهما لما قلناه، وإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر، فلو لم يكن قادراً لكان موجباً، ثمّ نقول: لو كان موجباً للزم قدم العلم، والتالي باطل، فالمقدّم مثله.

أمّا بيان الملازمة، فلأنّ أثر الموجب يجب أن يكون مقارناً معه غير منفك عنه، لكونه علّة تامة في وجوده والمعلول لا يفارق علّته، وقد ثبت أنّ العالم فعل الله تعالى، وأثره يجب أن يكون ملازماً له غير منفك عنه، وهو تعالى قديم فيكون العالم قديماً.

وأمّا بطلان التالي ـ أعني: قدم العالم ـ فلما تقدّم من حدوثه فيبطل المقدّم، وهو كونه موجباً فثبت نقيضه، وهو كونه قادراً مختاراً، وذلك هو المطلوب.

* اعلم أنّ من جملة الصفات الثبوتية لله تعالى الّتي يجب أن يعتقدها المكلّف كونه تعالى عالماً، ومعناه أنّ الأشياء ظاهرة له حاضرة لديه غير غائبة عنه، والدليل على ذلك أنّه فَعَلَ الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من فعل الأفعال المحكمة المتقنة كان عالماً، فالله تعالى عالم.

أمّا بيان المقدّمة الأُولى أعني: أنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة....

الفعل المحكم المتقن هو المستجمع الخواص الكثيرة، المشتمل على الأشياء

....

الغريبة، فيظهر لمن تأمّل مصنوعات الله تعالى ومخلوقاته وخصوصاً في من نظر في تشريح بدن الإنسان، وهو [يرى] أنّ كلّ جزءٍ من أجزائه له قوّة تجذب إليه الغذاء، إذ الغذاء يصل إلى جميع البدن، فخلق الله تعالى في كلّ جزء من أجزائه قوة تجذب إليه فضلاً من الغذاء، وهي القوة الجاذبة.

وقوّة تمسك الغذاء، لأنّ الغذاء لزج وذلك الموضع لزج فيزلق عنه ولا يحصل التغذي، فيؤدي ذلك إلى ضرر وفساد فاقتضت حكمة الله تعالى أن يخلق هناك قوة تمسك الغذاء وهي الماسكة.

وقوة تهضم الغذاء، أي تجعله مناسباً لطبيعة ذلك الجزء، إذ الغذاء منه ما يصير لحماً، ومنه ما يصير عظماً، ومنه ما يصير دماً، ومنه ما يصير جلداً، فاقتضت حكمة الله تعالى أن يخلق هناك قوّة تفعل ما ذكرناه، وهي الهاضمة.

وقوة تدفع الفضل، إذ الغذاء الّذي تأتي به القوة الجاذبة لا يصير كلّه جزءاً من ذلك، بل بعضه والباقي يصير فضلاً، فاقتضت حكمة الباري أن يخلق هناك قوة تدفع الفضل لئلاّ يبقى ويؤدّي إلى فساد ذلك الجزء، وهي القوة الدافعة، وهذا هو معنى الإحكام والإتقان الّذي ذكرناه، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.[1]

وأمّا بيان المقدّمة الثانية أعني قوله: وكلّ من كان كذلك....

أي وكلّ من فعل الأفعال المتقنة المحكمة كان عالماً، فبديهية، لأنّ العلم باستلزام ذلك الفاعل ضروري، إذ الجاهل لا يصدر عنه فعل المحكم المتقن.

فالمقدمة الأُولى حسيّة والثانية بديهية، والمقدّمتان ضروريتان، إذ الحسيّات من أقسام الضروريات، فيكون عالماً بالضرورة، وهو المطلوب.

---

١. الذاريات:٢١.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حيٌّ، لأنّ معنى الحيّ هو الّذي يصحّ منه أن يقدر ويعلم، وقد بيّنا أنّه تعالى قادر عالم فيكون حياً بالضرورة.*

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، عالم بكلّ معلوم، لأنّ نسبة المقدورات إليه على السويّة، لأنّ المقتضي لاستناد الأشياء إليه هو الإمكان، وجميع الأشياء مشتركة في هذا المعنى، وليس علمه ببعض الأشياء أولى من علمه بالبعض الآخر، فإمّا أن لا يعلم شيئاً منها وقد بيّنا استحالته، أو يعلم الجميع، وهو المطلوب.**

---

* اعلم أنّه يجب على المكلّف أن يعتقد أنّه تعالى حيٌّ، ومعنى الحيّ هنا ما صحّ عليه الاتّصاف بالقدرة والعلم، وقيل معناه: ما لم يستحيلا عليه. فعلى الأوّل مفهوم الحي ثبوتي، وعلى الثاني سلبي.

وعلى كلا التقديرين هما ثابتان، لأنّا قد بيّنا أنّه تعالى قادر عالم فيصحّان عليه، وإلاّ لما ثبتا له؛ وليسا بممتنعين عليه لما قلناه أيضاً، وإذا كان كذلك كان حيّاً، لأنّ معناه ما صحّ اتّصاف الفاعل بالقدرة والعلم، أو لم يستحيلا عليه فيكون حياً بالضرورة، وهو المطلوب.

** اعلم أنّه لمّا أثبت كونه تعالى قادراً و عالماً في الجملة أراد أن يثبت عموم ذلك بالنسبة إلى جميع المقدورات وجميع المعلومات، فنقول: الله تعالى قادر على جميع المقدورات، وعالم بجميع المعلومات.

أمّا بيان الأوّل: فلأنّ السبب المقتضي لتعلّق القدرة بالمقدورات هو الإمكان، إذ لو كان المقدور واجباً أو ممتنعاً لما تعلّقت القدرة به، فالعلّة المقتضية حينئذٍ هي الإمكان، والإمكان موجود في جميع الممكنات، وكلّما تحقّقت العلّة تحقق

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى سميع بصير، لأنّه عالم بكلّ المعلومات ومن جملتها المسموع والمبصر، فيكون عالماً بهما، وهو كونه سميعاً بصيراً. *

المعلول، لأنّ وجود العلّة مستلزم لوجود المعلول فيكون قادراً على جميع المقدورات.

وأمّا بيان الثاني: وهو كونه عالماً بجميع المعلومات، لأنّه لو لم يكن كذلك لكان لا يخلو إمّا أن لا يعلم شيئاً، أو يعلم البعض دون البعض .لا جائز أن يعلم البعض دون البعض، لأنّ ذاته تعالى مجرّدة فنسبتها إلى الجميع على سبيل السويّة، فلو تعلّق علمه بالبعض دون البعض لزم التخصيص بلا مخصّص، وهو محال، فبقي القسم الأوّل وهو أن يكون عالماً بجميع المعلومات، وهو المطلوب.

* اعلم أنّ من جملة صفات الله تعالى الثبوتية كونه سميعاً بصيراً و اتّفق المسلمون على وصفه تعالى بهما، لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾[1] واختلفوا في معناهما فذهب بعضهم إلى أنّهما صفتان زائدتان على العلم، وذهب بعضهم إلى أنّهما نفس العلم وهو الحق، لأنّ المراد بكونه تعالى سميعاً بصيراً علمه بالمسموعات والمبصرات. والدّليل على كونهما بهذا المعنى ما تقدّم من إثبات كونه تعالى عالماً بجميع المعلومات، ومن جملتها المسموع والمبصر، فيكون عالماً بهما، وهو معنى كونه سميعاً بصيراً.

---

١. النساء: ١٣٤.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى واحدٌ، لأنّه لو كـان معه إله آخر لزم المحال، لأنّه لو أراد أحدهما حركة جسم وأراد الآخر تسكينه، فإمّا أن يقعا معاً وهو محال، و إلاّ لـزم اجتماع المتنـافيين؛ و إمّـا أن لا يقعـا معـاً، فيلـزم خلـوّ الجسم عن الحركـة والسكون؛ وأمّا أن يقع أحدهما دون الآخر، وهو ترجيح من غير مرجّح.*

ويجب أن يعتقـد أنّـه تعـالى مـريـد، لأنّ نسبـة الحدوث إلى جميع الأوقـات بالسوية فلابدّ من مخصّص هو الإرادة.**

---

* اعلم أنّ من جملة صفات الله تعالى الثبوتيـة أنّه تعالى واحد، وقد استدلّ عليه بما استـدلّ عليه المتكلّمـون ، وسمّوه دليل التمانع، وهـو مستخرج من قـوله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، وهو إنّما يدلّ على ثبوت الوحدانية للإله القادر المريد.

وتقريره أن يقـال: لو كان في الوجود إلهان واجبي الـوجود، وأراد أحدهما حركـة جسم وأراد الآخر تسكينـه، فإمّـا أن يقع مرادهما فيلـزم اجتماع المتنافيين ـ أعني: الحركة والسكون ـ أو لا يقع مراد أحدهما، فيلزم محالان:

أحدهما: خلو الجسم عن الحركة والسكون.

والثاني: عجزهما.

أو يقع مـراد أحدهما دون الآخـر، فيلزم عجـز من لم يقع مـراده، فلا يكـون إلهاً،[و] هذا خلف.

والأقسام كلّها باطلة، وهي لازمـة على تقدير أن لا يكون واحداً فيجب أن يكون الإله واحداً، وهو المطلوب.

** اعلم أنّ من جملة صفات الله تعـالى الثبوتية الّتي يجب على المكلّف أن

---

١. الأنبياء:٢٢.

ويجب أن يعتقد انّه تعالى كاره، لأنّه نهى عن المعاصي فيكون كارهاً لها.*

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر، وإلاّ لكان متحيّزاً أو حالاً في المتحيّز فيكون محدثاً. وأنّه تعالى يستحيل عليه الحلول في محلّ أو جهة، وإلاّ لكان مفتقراً إليهما فلا يكون واجباً.**

يعتقدها كونه مريداً، واتّفق المسلمون على اتّصافه بهذه الصفة، لأنّه أوجد العالم في زمان دون زمان، وعلى شكل دون شكل مع تساوي الجميع بالنسبة إليه، فلابدّ من مخصص إيجاده بزمان دون زمان، وعلى وجه دون وجه، وإلاّ لزم التخصيص بلا مخصّص، وذلك المخصّص هو الإرادة فيكون مريداً، وهو المطلوب.

* اعلم أنّ من جملة الصفات الثبوتية كونه تعالى كارهاً، والكراهة عبارة عن علمه تعالى باشتمال الفعل على المفسدة الصارفة عن إيجاده. والدليل على كونه تعالى كارهاً هو أنّه نهى عن المعاصي، لقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنى**﴾[١]، و﴿**وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ**﴾[٢]، ﴿**وَلاَ تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ**﴾[٣]، وأمثال ذلك، والنهي عن الشيء يستلزم كراهته وإلاّ لكان قبيحاً، وهو تعالى منزّه عن القبيح فيكون كارهاً، وهو المطلوب.

** اعلم أنّه لمّا فرغ من الصفات الثبوتية شرع في الصفات السلبية، وهي أُمور متعدّدة منها: أنّه ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر.

والجسم: هو الطويل العريض العميق.

والجوهر: هو المتميز الّذي لا يقبل القسمة في جهة من الجهات.

والعَرض: هو الحالّ في المتحيّز.

---

١. الإسراء: ٣٢.
٢. الأنعام: ١٥١.
٣. الأنعام: ١٥٢.

وانّه تعالى لا يتحد بغير لأنّ الاتحاد غير معقول.*

والدليل على نفـي هذه الأشياء المذكـورة عنه أنّـه لو اتّصف بها أو بـواحد منها لكان إمّا متحيّزاً إن كان جوهـراً أو جسماً، أو حالاً في المتحيّز إن كان عَرضاً، وكلّ واحد منهما محدث، أمّا الجسم فلما تقدّم.

وأمّا الجوهر فالدليل الّذي ذكر على حدوث الأجسام فهو دليل على حدوثه أيضاً.

وأمّـا العَـرض فـلأنّ حـدوث المحل مستلـزم لحدوث الحال أولى، لتقـدّم المتحيّز على الحالّ فيه.

فالحاصل: أنّـه لو كان تعـالى جسماً أو جوهراً أو عرضـاً لكان حادثـاً، وقد تقدّم أنّه تعالى قديم، فلا يكون جسماً ولا جوهراً ولا عرضاً، وهو المطلوب.

ومن الصفـات السلبية انّـه تعـالى يستحيل عليـه الحلول في محل أو جهـة، والمحل إنّما يقـال بالنسبـة إلى العرض وهـو مقـابل الحيّز [و] المكـان بالنسبـة إلى الجسم، والجهة هي مقصـد المتحرك. والحلـول عبارة عن مقاربـة موجـود لموجود بحيث يبطل وجـود الحال لوجـود المحلّ، والدليل على أنّـه تعالى يستحيل عليـه الحلول أنّ الحال مفتقر إلى محلّه كما ظهر من معنى الحلول، فكلّ ممكن مفتقر، فلو جاز عليه الحلـول لكان ممكن الوجود، وقـد قلنا: إنّه تعالى واجب الـوجود بنفسه فيستحيل عليه الحلول.

* اعلم أنّ من جملـة صفـاتـه تعـالى السلبية أنّـه لا يتّحـد بغيره كما يقـول النصارى وبعض الصوفية.

والاتّحاد: عبارة عن صيرورة الشيئين الموجودين شيئاً واحـداً موجوداً، وهذا غير معقول، لأنّ الاثنينيّة تقتضي نفي الوحدة، فكونه اثنين وواحداً غير معقول.

وأنّه [تعالىٰ] غير مركّب عن شيء وإلاّ لكان في جهة، وقد بيّنا بطلانه.
وأنّه تعالى تستحيل عليه الحاجة وإلاّ لكان ممكناً وهو محال.*

والدليل على أنّه لا يتّحد بغيره، وجوه:

الأوّل: ما قلناه من كون الاتحاد غير معقول، وإذا لم يكن معقولاً لا[1] يتصف به تعالى.

الثاني: انّه بعد الاتّحاد لا يخلو إمّا أن يبقيا أو يعدما، أو يبقى أحدهما ويعدم الآخر، فإن بقيا موجودين فلا اتّحاد؛ لأنّ الاتّحاد عبارة عما قلناه من صيرورتهما شيئاً واحداً، والاثنان ليسا بواحد؛ وإن عدما فلا اتحاد [ولا حلول] أيضاً، لأنّه لم يبق هناك شيء موجود لا واحد ولا اثنان، وإن عدم أحدهما وبقي الآخر لم يكونا موجودين فلا اتّحاد أيضاً.

الثالث: أنّه لو اتّحد الواجب بغيره لكان لا يخلو إمّا أن يكون ذلك الغير واجباً أو ممكناً.

فإن كان واجباً لزم تعدّد الواجب، وهو محال.

وإن كان ممكناً، والباقي بعد الاتّحاد إمّا ممكن أو واجب؛ فإن كان ممكناً يلزم صيرورة الواجب ممكناً، وإن كان واجباً يلزم صيرورة الممكن واجباً. والقسمان باطلان، فالاتّحاد باطل، فلا يتّحد تعالى بغيره.

* اعلم أنّ من جملة صفات الله تعالى السلبية كونه غير مركب عن شيء، ولا مرئيّاً، ولا محتاجاً.

أمّا الأوّل: فلأنّ كلّ مركّب مفتقر إلى الغير، وكلّ مفتقر في وجوده إلى غيره يكون ممكناً، فلو كان الواجب تعالى مركباً لكان ممكناً، [و] هذا خلف، فلا يكون

---

١. لم خ ل.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حكيم، لأنّه لا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب، وإلاّ لكان ناقصاً، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. *

مركباً عن شيء، وهو المطلوب.

وأمّا الثاني: وهو كونه تعالى ليس مرئيّاً بحاسّة البصر، فالدليل عليه من جهة المعقول هو أنّ كلّ مرئيّ بحاسة البصر يجب أن يكون في جهة، فلو كان تعالى مرئياً لكان في جهة، وقد تقدّم نفي الجهة عنه تعالى فلا يكون مرئياً، وهو المطلوب.

[أمّا] الثالث: كونه تعالى ليس محتاجاً في ذاته ولا في صفاته، فلو كان محتاجاً لكان ممكناً.

أمّا الاحتياج في الذات فظاهر، وأمّا في الصفات فلأنّه لو كان محتاجاً في صفاته إلى غيره لكان وجودها بوجود الغير وعدمها بعدمه، والواجب متوقّف على أحدهما، وكلّ واحد منهما متوقّف على الغير كما قلناه، فيكون الواجب متوقّفاً في وجوده على غيره، فيكون ممكناً، وهذا محال.

فلا يكون محتاجاً لا في ذاته ولا في صفاته، وهو المطلوب.

* اعلم أنّه يجب على المكلّف أن يعتقد أنّه تعالى حكيم، ومعناه أنّه لا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب.

والدليل على أنّه لا يفعل قبيحاً أنّه[1] لو فعله لكان لا يخلو إمّا أن يكون جاهلاً بقبحه، أو عالماً (لا جائز أن يكون عالماً)[2]، لأنّ علمه بقبحه يصرفه عن فعله فلا يفعله، فتعيّن أن يكون جاهلاً، والجهل نقص وهو تعالى منزّه عن صفات

---

١. لأنّه.خ ل

٢. في نسخة «م»: لأنّه لو فعله لكان لا يخلو إمّا أن يكون جاهلاً بقبحه أو عالماً به لأنّ علمه بقبحه....

ويجب أن يعتقد بنبوة نبيّنا محمدﷺ، لأنّه ادّعى النبوة وظهر المعجزة على يده، فيكون نبيّاً حقاً والمقدّمتان قطعيتان.*

النقص، فلو فعله لكان ناقصاً، تعالى الله عن ذلك كما قلناه، فلا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب، فيكون حكيماً، وهو المطلوب.

* اعلم أنّه لمّا فرغ من إثبات ذات الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية وهو باب التوحيد، وإثبات أفعاله وهو باب العدل، شرع في الركن الثالث من أركان هذا العلم وهو باب النبوّة.

والنبي: هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر.

إذا تقرر ذلك فاعلم: أنّ محمّد بن عبد الله بن عبد المطلبﷺ نبيّ حقّ، لأنّه ادّعى النبوة وظهر المعجز على يده مطابقاً. وكلّ من كان كذلك فهو نبي حقّ.

أمّا بيان الصغرى: وهو أنّه ادّعى النبوة فذلك معلوم بالتواتر، إذ جميع الخلق من أرباب المُلك وغيرهم اتّفقوا على أنّه ظهر شخص في مكة شرّفها الله تعالى يقال له: محمد بن عبد الله وادّعى النبوّة.

وأمّا أنّه ظهر المعجز على يده فذلك معلوم بالتواتر أيضاً حتّى عدّوا له ألف معجزة، ومنها القرآن الذي هو موجود الآن فإنّه تحدّى به فصحاء العرب، فعجزوا عن معارضته، وعدلوا عن الأسهل إلى الأشق الّذي هو القتل واسترقاقهم، وعدولهم من الأسهل إلى الأشق دليل على عجزهم، فيكون معجزاً.

وأمّا بيان الكبرى: أعني قولنا: وكلّ من ادّعى النبوة وصدّقه الله بظهور المعجز المطابق لدعواه يكون نبيّاً حقاً، لأنّه لولا ذلك لكان الله تعالى مصدّقاً للكاذب، وتصديق الكاذب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح لما تقدّم، فكلّ من

ويجب أن يعتقد أنّهﷺمعصوم، وإلاّ لارتفع الوثـوق عن إخباراته، فتبطل فائدة البعثة.*

ويجب أن يعتقد أنّه خاتم الرسل، لأنّه معلوم بالضرورة من دينهﷺ.**

ادّعى النبـوة حينئـذٍ وظهر المعجـز المطـابق لـدعـواه على يـده يكون نبيـاً حقّـاً، فمحمدﷺنبي حق، وهو المطلوب.

* اعلم أنّه لمّا فرغ من إثبات النبوة شرع في إثبات صفاته، وهي أُمور منها: العصمة: والعصمة لطف يفعلـه الله تعالى بالنبي بحيث يمتنع منـه وقوع المعصية مع قدرته عليها، وهو ﷺمعصوم في أربعة أشياء:

في أقواله وأفعاله وتروكه وتقريره.

والدليل على عصمتهﷺ أنّـه لـو لم يكن معصـومـاً لجاز أن لا يصـدق في إخبـاره، فيرتفع الوثـوق حينئذٍ بما يخبر بـه عن الله تعـالى، فلا يحصل الانقيـاد إلى متابعة أفعالـه وأقواله، فتبطل فائدة البعثة، لأنّ الغرض منها الانقيـاد والمتابعة له ظاهراً وباطناً، كما قال تعالى: **﴿ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾**[1]، وهذا كلّه متـوقّف على كونه معصوماً فيجب أن يكون معصـوماً، وهو المطلوب.

** واعلم أنّهﷺخاتـم الأنبياء بمعنى أنّه ختم مراتب النبوة، وأشخاصها لقوله تعالى: **﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾**.[2]

ولأنّه نقل عنهﷺنقـلاً متواتـراً أنّه: «لا نبـي بعدي» فيكـون خاتماً، وهـو المطلوب.

---

١. النساء:٦٥. ٢. الأحزاب:٤٠.

ويجب أن يعتقد أنّ الإمام الحقّ من بعده بلا فصل علي بن أبي طالب عليه السلام، لأنّه صلى الله عليه وآله نصّ عليه نصّاً متواتراً بالخلافة، ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، لأنّ الإمامة لطف، لأنّ الناس إذا كان لهم رئيس مرشد كانوا إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، واللطف واجب على الله تعالى، فتعيّن عليه نصب الإمام، وذلك الإمام لا يجوز أن يكون جائز الخطأ، وإلاّ لافتقر إلى إمام آخر ويتسلسل، فثبت أنّه معصوم، وغير علي بن أبي طالب عليه السلام ممّن ادّعى الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله ليس بمعصوم بالإجماع، والأدلّة في ذلك أكثر من أن تحصى.*

* اعلم أنّه لمّا فرغ من النبوة شرع في الإمامة الّذي هو الباب الرابع من أبواب هذا العلم.

والإمامة: رئاسة عامّة في أُمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص بواسطة البشر.

فقولنا: رئاسة، شامل لجميع الرئاسات؛ وقولنا[1]: عامّة، يخرج الرئاسات الخاصة.

وقولنا[2]: في أُمور الدين، يخرج الرئاسة المتعلّقة بأُمور الدنيا كرئاسة الحكام والسلاطين.

[و] قولنا[3]: والدنيا، يخرج الرئاسة المتعلّقة بأُمور الدين لا غير، كرئاسة العلماء والفقهاء.

وقولنا: بواسطة البشر يخرج النبوة فإنّها بواسطة المَلَك.

١و٢و٣. الموجود في نسخة «ن»: «قوله»، وربما يعني به ما ذكره المقداد السيوري في «النافع يوم الحشر» في شرح الباب الحادي عشر للعلاّمة الحلّي، في الفصل السادس «في الإمامة»، قال: الإمامة رئاسة عامة في الدين والدنيا، لشخص من الأشخاص.

....

إذا تقـرر ذلك فـاعلم أنّ الخليفـة الحق بعـد النبي ﷺ بـلا فصل هـو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. والدليل عليه من وجوه:

الأوّل: النقل المتواتر، المفيد لليقين، من النبي ﷺ بأنّه هو الخليفة من بعده كما نقله الشيعة من زمان النبي ﷺ إلى زماننا هذا في جميع أقطـار العالم، فيكون هو الخليفة.

الثاني: أنّ الإمـام يجب أن يكـون معصـومـاً، وغير علي عليه السلام ممّن ادّعيّ فيـه الإمامة ليس بمعصوم.

أمّا بيان المقـدّمة الأُولى، وهـو كون الإمـام يجب أن يكون معصـوماً، فـلأنّ الإمام لطف، واللطف واجب على الله تعالى.

أمّا أنّ الإمام لطف وهو ما كان مقـرّباً إلى الطاعة ومبعّداً عن المعصية، ولا ريب أنّ الناس إذا كان لهم رئيس مرشد يخافون سطـوته ولا يأمنون عقوبته، كانوا إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعـد، ولا نعني باللطف إلاّ ذلك كما قلنا، فيكون لطفاً.

وأمّا بيان أنّ اللطف واجب على الله تعالى، فقد تقرّر ذلك في باب العدل.

وإذا كان واجباً عليه تعالى، فتعيّن عليه نصب الإمام فينصبه حينئذٍ. وذلك الإمام الّـذي نصبه الله تعـالى لا يجوز أن يكون جـائز الخطأ، وإلاّ لافتقـر إلى إمام آخر، لأنّ العلّة المُحوجة إلى نصب الرئيس هـو جواز صدور الخطأ من الأُمّة، فلو جاز على الرئيس الخطأ أيضاً لافتقر إلى رئيس آخـر، وينتقل الكلام إليه ونقول فيه كما قلنا في الأوّل، وهكذا فيلزم التسلسل، والتسلسل محال، فلا يكون حينئذٍ جائز الخطأ فيكون معصوماً، وهو المطلوب.

ويجب أن يعتقد أنّ الإمام من بعد علي عليه السلام ولده الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ علي، ثمّ محمد، ثمّ جعفر، ثمّ موسى، ثم علي، ثمّ محمّد، ثمّ علي، ثمّ الحسن ثمّ الخلف الحجة صلوات الله عليهم أجمعين، لأنّ كُلّ إمام منهم نصّ على من بعده نصّاً متواتراً بالخلافة، ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً وغيرهم ليس بمعصوم بإجماع المسلمين، فتعيّنت الإمامة فيهم صلوات الله عليهم أجمعين. *

وأمّا بيان المقدمة الثانية، وهو أنّ غير علي عليه السلام ممّن ادّعي فيه الإمامة ليس بمعصوم، فبالإجماع العام منّا ومن الخصم، وإذا ثبت أنّ غير علي عليه السلام ليس بمعصوم، فغيره ليس بإمام.

وإذا لم يكن غيره إماماً تعيّن أن يكون هو الإمام لا غير، وإلاّ لخرج الحقّ عن الأُمة، وذلك باطل فيكون هو الإمام بلا فصل بعد النبي صلى الله عليه وآله وهو المطلوب، والأدلّة في هذا المطلوب أكثر من أن تحصى لكن اقتصرنا على ما ذكرناه، لأنّه هو العمدة في هذا الباب، ولمناسبة الاختصار المطلوب في هذه الرسالة.

* اعلم أنّه لمّا فرغ من إثبات إمامة علي عليه السلام شرع في إثبات الإمامة لولده الأحد عشر عليهم السلام المذكورين في الكتاب، وللإمامية على إثبات هذا المطلوب أدلّة متعدّدة، والمصنّف اقتصر على ما هو المشهور منها، وهو دليلان:

الأوّل: أنّ كلّ واحد منهم عليهم السلام نصّ على مَنْ بعده نصّاً متواتراً، نقله الإمامية خلفٌ عن سلف، فيكون إماماً.

الثاني: أنّ كلّ واحد منهم عليهم السلام معصوم وغيره ممّن ادّعي فيه الإمامة ممّن كان في زمانه ليس بمعصوم، فلا يكون إماماً، فيكون هو الإمام، وإلاّ لخرج الحقّ عن الأُمّة، وهو باطل فتعيّنت الإمامة فيهم عليهم السلام.

ويجب أن يعتقـد أنّ الإمام الحجّـة (صلوات الله عليـه) حيٌّ موجـودٌ في كلّ زمان بعد موتِ أبيهِ الحسنﷺ، لأنّ كلّ زمان لابـدّ فيه من إمـام معصوم، وغيره ليس بمعصوم بـالإجماع، وإلاّ لخلا الزمان من إمـام معصوم مع أنّ اللطف واجب على الله تعالى في كلّ وقت.*

* اعلم أنّـه يجب أن يعتقد أنّ الإمام الحق محمـد بن الحسنﷺ موجود في هذا الزمان، لأنّ الإمـامة لطف، واللطف واجب على الله تعالى، والله تعالى لا يخل بالـواجب، وقد تقـدّم بيان هذه المقـدّمات، فيجب عليـه تعالى أن ينصب إمـاماً معصوماً، وكلّ من قال بذلك قال بوجودهﷺ فيكون هو الإمام الموجود والخليفة الحق في هذا الـزمان، لأنّه لـولا ذلك لكان إمّا أن لا يكـون موجوداً أصـلاً، فيلزم إخلاله تعالى بالواجب، وهو محال؛ أو يكون موجوداً، ولا يكون الذي ذكرناه ملزم خلاف إجماع الأُمة، وهو باطل أيضاً، فالإمام الحقّ المعصوم الموجود في هذا الزمان هو محمد بن الحسن العسكريﷺ، وذلك هو المطلوب.

واستبعاد الخصم طول عمرهﷺ جهل محض، يعلم ذلك من العلم بقـدرة الله تعالى ومـا اشتمل عليه الكتاب العـزيز من ذكـر نوحﷺ وكتب التـواريخ في أخبار المعمرين.[1]

***

تمّ شرح واجب الاعتقـاد يوم الجمعـة السادس عشر من شهـر محرم الحرام سنة ١٤٨ هـ.

---

١. جاء في نسخة «م»: وهذا آخر ما ذكرناه في شرح المسائل الأُصولية على الوفاء والتمام والحمد لله ربّ العالمين، وقد وافق الفراغ يوم الأربعاء على يد أقل عباد الله وأحوجهم إلى رحمته وغفرانه صالح ابن الشيخ أحمد السعدي....